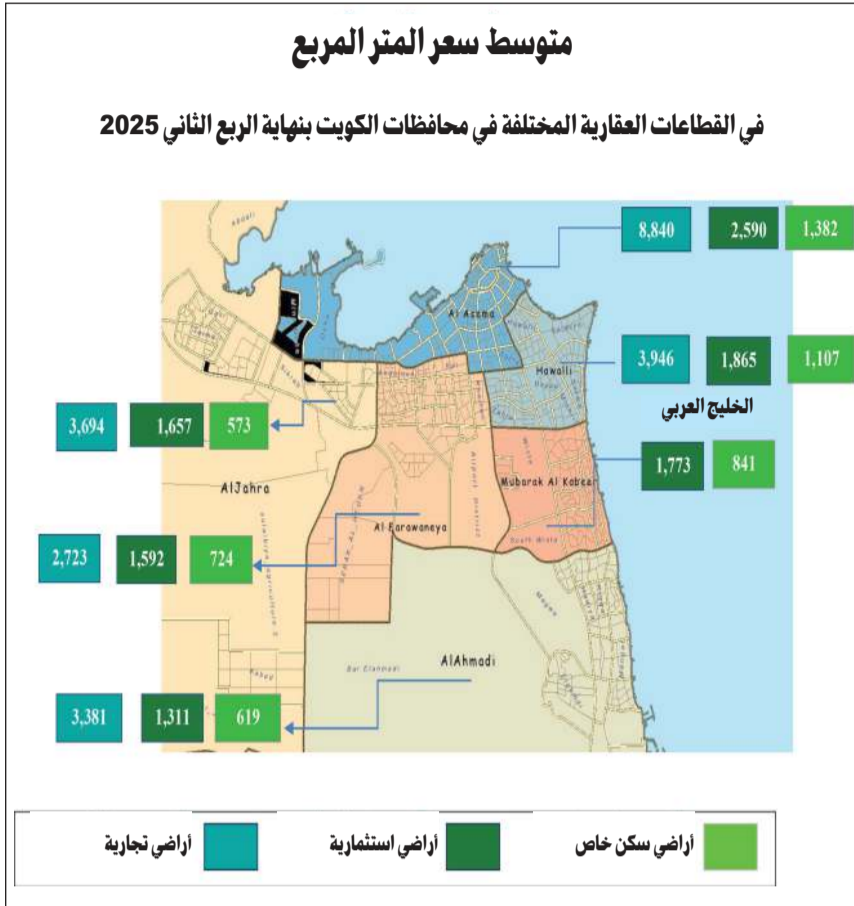


سجلت فتره ربع سنوية بـ 19,1%.. و729 ألف دينار متوسط قيمة الصفقة الواحدة

«بيت التمويل»: 1,07 مليار دينار تداولات العقار الكويتي بالربع الثاني

العقار الاستثماري استحوذ على 45,2% من إجمالي التداولات.. مقابل 39,2% لـ «الخاص»

كشفت تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي حول سوق العقار المحلي، أن متوسط سعر متر السكن الخاص بمحافظة العاصمة بلغ نحو 1382 ديناراً بنهاية الربع الثاني من عام 2025، فيما يصل في العقار الاستثماري إلى 2590 ديناراً، ويزيد على ذلك في العقار التجاري في المحافظة ليصل متوسط سعر المتر إلى 8840 ديناراً.



التقرير أن قيمة تداولات العقارات الاستثمارية ارتفعت إلى 482,6 مليون دينار خلال الربع الثاني 2025 بنسبة 39,7%، وانخفض الطلب على فئة العقار التجاري مع تراجع عدد صفقاته المتداولة إلى 23 صفقة في الربع الثاني 2025 بنسبة ملحوظة 62,3% مقابل 61 صفقة في الربع الأول 2025، بالتالي انخفض عدد الصفقات إلى أقل من نصف عددها البالغ 47 صفقة في الربع الثاني من 2024.

الطلب على العقار التجاري في الربع الثاني. وبينما انخفض متوسط قيمة الصفقة في فئة السكن الخاص إلى 1,07 مليار دينار، فقد انخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية إلى 729 ألف دينار بنهاية الربع الثاني 2025 بنسبة 6% عن الربع الأول من العام الحالي، في حين يعد ذلك أعلى بنسبة 17,8% على أساس سنوي.

حيث يعد ذلك أعلى بنسبة 17,8% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي عدد الصفقات المتداولة إلى 1463 صفقة في الربع الثاني 2025، وتعد مرتفعة بنسبة 12,4% على أساس ربع سنوي، ويعد مرتفعة بنسبة 43,3% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع سنوي ملحوظ لعدد الصفقات بالسكن الخاص والعقار الاستثماري، إضافة إلى الطلب المرتفع على العقار الحرفي، فيما انخفض حجم



ارتفعت بشكل طفيف إلى 39,2% من إجمالي التداولات العقارية بالربع الثاني من العام الحالي، وبرزت تراجعاً إلى المرتبة الثانية بين القطاعات العقارية، مقابل حصة شكلت 38,6% في الربع السابق. وتقدمت مساهمة العقار الاستثماري لثاني في المرتبة الأولى بين القطاعات العقارية بحصة شكلت 45,2% من إجمالي التداولات في الربع الثاني 2025، مقابل مساهمة

18,6% المكاسب المحققة لمؤشر السوق الأول.. و10,2% للسوق الرئيسي

«بورصة الكويت» ثاني أفضل الأسواق الخليجية أداءً منذ بداية 2025.. بمكاسب 17%



حافظت بورصة الكويت على كونها أحد أفضل أسواق الأسهم أداءً على مستوى المنطقة، وذلك بمكاسب بلغت نسبتها 17% لمؤشر السوق العام، وهو ثاني أعلى معدل نمو بين الأسواق الخليجية بعد سوق دبي المالي، ليعكس هذا الأداء القوي مكاسب بنسبة 18,6% سجلها مؤشر السوق الأول، في حين حقق مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الرقمي نمواً بمعدلات ثنائية الرقم بلغت نسبتها 10,2% و 11,7%، على التوالي.

وبحسب تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست، واصل المؤشر الخليجي تحقيق مكاسب في يوليو 2025، مدفوعاً بمعنويات التفاؤل السائدة بفضل أرباح الشركات من العام. إذ ارتفع مؤشر مورغان ستانلي الخليجي للشهر الثاني على التوالي، مسجلاً نمواً بنسبة 2,2%، بدعم من الأداء الإيجابي واسع النطاق الذي شمل كافة الأسواق الخليجية تقريباً.

واحتلت دبي مركز الريادة كأفضل الأسواق الخليجية أداءً خلال الشهر، مسجلة مكاسب قوية بنسبة 7,9%، تلتها كل من عمان وقطر بارتفاعهما بنسبة 6,2% و 4,8%،

ويضيف بنيامين سوما، المتحدث باسم شركة تجارة الذهب في «ميونخ برو أورو»، «كانت البنوك المركزية تشتري نحو ألف طن من الذهب سنوياً في السنوات الأخيرة، من المحتمل أن يكون جزء كبير من ذلك منسحباً إلى الصين». وتظهر أرقام من مجلس الذهب العالمي أن الصين زادت احتياطاتها من الذهب 6 أضعاف تقريباً منذ عام 2000، من 395 طناً إلى 2292 طناً حتى نهاية الربع الأول من عام 2025. وهذا يضعها في المركز السابع عالمياً. لكن العديد من الخبراء يعتقدون أن حيازات بكين الفعلية أعلى بكثير.

الشراء المستمر من البنوك المركزية للمعدن الأصفر المحرك الرئيسي للارتفاع

توقعات بوصول الذهب إلى 4 آلاف دولار في 2026



تقليل اعتمادها على الدولار الأميركي. ويقول مايكل أويل، رئيس تداول المعادن الثمينة في «بايرن إل بي»، أحد تجار الذهب في الارتفاع.

أن الشراء المستمر من قبل البنوك المركزية، خصوصاً من قبل الصين، هو المحرك الرئيسي لهذا الارتفاع، حيث تسعى الدول إلى

وكالات: يتوقع خبراء ومحللون ماليون أن يستمر الارتفاع الذي يبدو أنه لا يمكن وقفه في أسعار الذهب خلال النصف الثاني من العام، وفي أحدث توقعاته، يتنبأ مجلس الذهب العالمي (دبليو جي سي) بأن الأسعار ستستمر في الارتفاع، وإن كان بوتيرة أبطأ قليلاً. وفي ضوء ذلك، أصبح الذهب باهظ الثمن لدرجة أن الطلب من قطاع المجوهرات قد تراجع. وذكر مجلس الذهب العالمي هذا الأسبوع أن الاستهلاك العالمي من قبل مصنعي المجوهرات انخفض من 435 طناً في الربع الأول إلى 356 طناً في الربع الثاني. وارتفع سعر الذهب إلى ما يزيد قليلاً على 3300 دولار للأوقية، أي ما يقرب من ضعف المستوى الذي كان عليه في عام 2022. ويتوقع «غولدمان ساكس»، أن يصل إلى 4 آلاف دولار بحلول منتصف عام 2026.

وسط مؤشرات متزايدة على تباطؤ سوق العمل في الولايات المتحدة

وسط مؤشرات متزايدة على تباطؤ سوق العمل في الولايات المتحدة

«الوطني»: توقعات خفض «الفيدرالي» للفائدة في سبتمبر المقبل.. تتزايد

إعلانات تجارية حديثة أو تعديلات على اتفاقيات قائمة. وقد تسببت هذه التطورات في موجة بيع حادة بأسواق الأسهم الأميركية، إذ أنهت جميع المؤشرات الرئيسية تداولاتها على تراجع ملحوظ.

من جانب آخر، أصدر الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمراً تنفيذياً يفرض رسوم جمركية جديدة متبادلة تتراوح نسبتها بين 10% و 41% على الواردات القادمة من عشرات الدول، في خطوة جاءت عقب قراره بتعميد مفاوضات الرسوم الجمركية مع المكسيك لمدة 90 يوماً.

ووفقاً للقرار، سيستمر خضوع الدول التي تحقق فائضاً تجارياً مع الولايات المتحدة لرسوم جمركية بنسبة 10% اعتباراً من 2 أبريل دون تغيير، أما الدول التي تعاني من عجز تجاري مع الولايات المتحدة فستفرض عليها رسوم جمركية بنسبة 15%، وهو ما يؤثر على نحو 40 دولة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواجه أكثر من 12 دولة أخرى رسوماً أعلى نتيجة

الاتفاق التزام الاتحاد الأوروبي بشراء منتجات الطاقة الأميركية بقيمة 750 مليار دولار، بالإضافة إلى مشتريات كبيرة من الأسلحة بالسنوات المقبلة، وعلى الرغم من الاتفاق، أقيمت الولايات المتحدة على تعريفاتها المرتفعة بنسبة 15% على واردات الصلب والألمنيوم من

7,71 ملايين في مايو، مسجلاً بذلك أدنى مستوى منذ نوفمبر 2024. كما شهدت معدلات التوظيف تباطؤاً ملحوظاً، إذ تراجعت إلى 5,2 مليون وظيفة مقابل 5,47 ملايين وظيفة، فيما انخفض معدل التوظيف إلى 3,3%، ليسجل بذلك أدنى مستوياته منذ نوفمبر 2024. في المقابل، استقر معدل الاستقالات، وهو مؤشر يستخدم لقياس ثقة العاملين في سوق العمل، عند 2%، مقرباً من أدنى مستوياته خلال العقد الأخير.

وتراجع الدولار يوم الجمعة، منخفضاً بنسبة 0,83% خلال جلسة التداول بعد أن لاس أعلى مستوياته في شهرين بوقت سابق من الأسبوع، وباتى هذا التراجع في ظل التحول الحاد بتوقعات السياسة النقدية، إذ باتت الأسواق تسرع احتمال خفض الفائدة بنسبة تتجاوز 95% خلال الاجتماع المقبل للاحتياطي الفيدرالي.

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن الأسواق الأميركية أنهت تعاملات الأسبوع الماضي على تراجع، تحت ضغط بيانات التوظيف الضعيفة لشهر يوليو وتصادد التوترات التجارية على خلفية الإجراءات الجمركية المشددة، ما زاد من الضغوط على معنويات المستثمرين.

وكشفت بيانات مكتب إحصاءات العمل الأميركي عن تراجع فرص العمل خلال يونيو الماضي، ما يعزز المؤشرات الدالة على إمكانية تباطؤ سوق العمل وسط استمرار الترقب بشأن توجهات السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وانخفض عدد فرص العمل المتاحة إلى 7,44 ملايين فرصة مقابل